

الصندوق في عامه السبعين: انتقاء الخيارات الصحيحة – الأمس واليوم وغدا

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

واشنطن العاصمة، ١٠ أكتوبر ٢٠١٤

مقدمة

السيد الرئيس، السادة المحافظين، الضيوف الكرام:

باسم صندوق النقد الدولي، يطيب لي أن أرحب بكم أجمل ترحيب في هذه الاجتماعات السنوية. وبمناسبة مرور ٧٠ عاما على إنشاء الصندوق، أتمنى لكم ولكل البلدان الأعضاء المائة والثمانية والثمانين عيد ميلاد سعيد!

وأود أن أوجه الشكر والتقدير لصديقي العزيز وزميلي المتميز، الرئيس جيم كيم، ولأعضاء فرق عمله الأكفاء الذين يقومون بهذا العمل الجيد في البنك الدولي. وأتمنى لكم أيضا عيد ميلاد سعيد!

أرى أن هذه لحظة مناسبة لكي نستعرض تفاصيل رحلتنا معا على مدار ٧٠ عاما. والأهم من ذلك أنها لحظة مناسبة لكي نستشرف المستقبل. فالخيارات التي نتقنها اليوم تحدد مصائرنا في المستقبل.

لذا اسمحوا لي أن أبدأ بسرد قصة على مسامعكم:

في أحد مشاهد الرواية الأدبية الشهيرة *آليس في بلاد العجائب* للكاتب "لويس كارول"، تصل الفتاة الصغيرة "آليس" إلى مفترق طرق، حيث تلتقي *بالقط الشيشايري*. وتسال آليس القط عن الطريق الذي يجب أن تسلكه:

فيقول لها إن "الأمر يعتمد إلى حد كبير على المكان الذي تريد الوصول إليه".

وترد آليس قائلة "إنني لا أهتم حقيقة بوجهتي وإلى أين أذهب".

فيقول القط "إذا لا يهم أي طريق تسلكين".

لكن لماذا أبدأ حديثي بهذه القصة؟ لسبب بسيط، وهو أن المسار الذي نختار أن نسلكه عند مفترق طرق حيوي تترتب عليه تبعات بالغة الأهمية.

فمن المهم أن نحدد وجهتنا حتى نقرر أي الطرق التي نسلكها.

مفترقات الطرق

منذ ما يقارب المائة عام بالضبط، سلك العالم منعطفًا خاطئًا جدًا. وقد تميزت تلك الفترة بالإنجازات التكنولوجية الكبيرة، وسادت فيها روح التفاؤل والانفتاح. ومع ذلك، بدلا من استخدام هذه الإنجازات التكنولوجية المذهلة لما فيه مصلحة البشرية، تم توجيهها نحو الدمار الشامل.

وأغلقت كافة أبواب التعاون.

ويسبب هذا المنعطف الخاطيء، شهد العالم ثلاثة عقود من المذابح والفوضى والكوارث. ولكن شيئًا ما تغير بعد ذلك.

فمنذ سبعين عاما، وفي عام ١٩٤٤ بالتحديد، وقف العالم عند مفترق طرق آخر. وفي هذه المرة، اختار المسار الصحيح. وكانت هذه هي "لحظة العمل المشترك" الأولى، التي وُلدت منها مؤسسات التعاون الدولي مثل الصندوق والبنك.

وقد أطلق عليها جون مينارد كينز عبارة "هذا الكيان الكبير الذي نحن بصدد إنشاؤه".

وقد أتى هذا الاختيار ثماره على مدار العقود الماضية - من حيث تزايد الرخاء وزيادة الاستقرار وانخفاض مستويات الفقر. وقام صندوق النقد الدولي بدور أساسي في هذا الشأن، حيث ساهم في محاربة الأزمات الواحدة تلو الأخرى؛ وساعد البلدان منخفضة الدخل وبلدان التحول الاقتصادي على إيجاد موضع قدم لها في الاقتصاد العالمي؛ وساعد مختلف بلداننا الأعضاء في مجال بناء القدرات واكتساب القوة والصلابة.

واليوم، لا يزال الصندوق يستجيب بقوة ومرونة للأوضاع المختلفة على أرض الواقع. فمنذ عام ٢٠٠٨، تعهدنا بتقديم حوالي ٧٠٠ مليار دولار للبلدان المحتاجة، وقدمنا التدريب لكل بلداننا الأعضاء، كما قدمنا المساعدة الفنية إلى ٩٠% منها. وعلى مدار الشهور القليلة الماضية فقط، قدمنا مساعدات مالية جديدة إلى أوكرانيا وبلدان التحول العربي والدول الإفريقية التي تضررت من فاشية إيبولا.

وبعد سبعين عاما من مؤتمر برينتون وودز، يقف المجتمع الدولي الآن عند مفترق طرق آخر. ولكن يبدو أن أنماط التعاون التي أثبتت صحتها بالتجربة بدأت تتآكل. وتتزايد حاليا الشكوك حول قدرة قاطرة الاقتصاد العالمي في حد ذاتها على الاستمرار.

فهل يستطيع العالم فعلا توفير فرص العمل ومستويات الدخل والمعيشة الأفضل التي تطمح إليها الشعوب؟

هناك ثلاثة خيارات مجمعة أساسية يتعين أن ننقّي منها:

- أولا: كيف نحقق مستويات النمو ونوفر فرص العمل اللازمة لزيادة الرخاء وضمان الانسجام الاجتماعي؟ وسأطلق على ذلك مسمى الاختيار بين التسارع والركود.
- ثانيا: كيف نجعل هذا العالم المترابط مكانا أكثر احتواء وأمانا حتى يتحقق لنا الازدهار؟ وهذا هو الاختيار بين الاستقرار والهشاشة.
- ثالثا: كيف نعزز روح التعاون والعمل المشترك، بدلا من الانعزال والتفوق؟ وهذا هو الاختيار بين التضامن والعزلة.

إن مستقبلنا مرهون باختياراتنا.

١ - التسارع أم الركود

اسمحوا لي أن أبدأ بالاختيار الأول والأكثر أهمية - التسارع أم الركود. آفاق النمو والوظائف. فإذا ما تطلعتنا إلى المستقبل ندرك جميعا أن هناك عقبات ضخمة تعترض مسارنا.

فالعالم يشهد حاليا تغيرات ديمغرافية غير مسبوقة، نظرا لأن قوى العمل في كثير من اقتصادات العالم الأكثر ديناميكية - سواء المتقدمة أو الصاعدة - تقترب من سنوات عمرها الأخيرة. ولأول مرة على الإطلاق، خلال أقل من عقد من الزمن، سيكون عدد من تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين أكبر من عدد من هم دون الخامسة.

وهناك كذلك تزايد مذهل في عدم المساواة - فهناك ٧ من كل ١٠ أشخاص في عالم اليوم يعيشون في بلدان زاد فيها عدم المساواة على مدار الثلاثة عقود الماضية. ومع ذلك فإننا ندرك أن عدم المساواة المفرط يضعف النمو، ويعيق الإدماج، ويضر بالثقة ورأس المال الاجتماعي.

ومرة أخرى، نحن نعيش في زمن الابتكارات الهائلة، بكل ما ينطوي عليه من إمكانيات. لكن الثورة التكنولوجية الرقمية لا توفر المزيد من فرص العمل الجديدة، بل إنها قد تسهم في زيادة أوجه عدم المساواة.

وإذا لم نتوخ الحرص، فإن أشباح القرن التاسع عشر سيتكرر ظهورها في القرن الحادي والعشرين.

دعونا نفكر أيضا في المذبحة البيئية التي تقترن بالاحترار السريع لكوكب الأرض. وجميعنا يدرك هذه الحقيقة الصارخة - فقد بلغت درجات الحرارة أعلى معدلاتها في ١٢ عاما خلال الأعوام السبعة عشرة الماضية. وزاد معدل حدوث الكوارث المرتبطة بالمناخ ثلاثة أضعاف ما كان مسجلا منذ الستينات من القرن الماضي. وبحلول عام ٢٠٣٠، سنجد أن نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في مناطق الإجهاد أو النقص المائي.

لكن المخاطر التي تحيق بالنمو لا تأتي فقط من المستقبل، وإنما تنقض علينا أيضا من الماضي.

فما الذي أعنيه بهذا؟ أعني أن الاقتصاد العالمي يستغرق وقتا طويلا جدا للخروج من الهوة التي صنعها "الكساد الكبير". ونتوقع أن يبلغ النمو ٣,٣% فقط في العام الجاري، وأن يظل أقل من ٤% في العام القادم.

ومما يبعث على القلق أكثر أننا عالقون في أزمة وظائف طاحنة. فلا يزال هناك ٢٠٠ مليون شخص حول العالم يبحثون عن العمل، ولو أن العاطلين عن العمل شكلوا بلدا لهم لكان خامس أكبر بلدان العالم. وفي بعض المناطق - مثل جنوب أوروبا وشمال إفريقيا - أصبحت البطالة بين الشباب تمثل مشكلة اجتماعية مزمنة مما يؤدي إلى انتشار مشاعر خيبة الأمل والانفصال على نطاق واسع.

وعلى حد تعبير دوستوفسكي "الحرمان من العمل الهادف يفقد الرجال والنساء سبب وجودهم".

وفي النهاية، فإننا نجازف بأن نظل محصورين لبعض الوقت في هذا "الأداء الباهت الجديد" من ضعف النمو وضآلة فرص العمل. وللتغلب على ذلك، نحتاج إلى "زخم جديد" على مستوى السياسات.

وعلى مستوى الطلب، ينبغي على وجه التأكيد أن تظل السياسة النقدية داعمة للتعافي الاقتصادي - ومع توجيه الاهتمام الدقيق لاحتمال انتقال التدايعات الأصلية والمرتدة. وينبغي صياغة سياسة المالية العامة على نحو يتلاءم مع ظروف كل بلد على حدة - ويجب ألا نتنازل عن المكاسب التي حققناها في السنوات الأخيرة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة داعمة للنمو وتوفير فرص العمل قدر الإمكان.

وعلى جانب العرض، يتعين علينا التحرك على عدة أبعاد. فتح المجال أمام المشاركة في الاحتكارات المريحة لصناعات الخدمات. وإعطاء دفعة للاستثمار في البنية التحتية. وتحسين فرص التعليم والإدماج المالي ومناخ الأعمال - وخاصة

في العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. واستخدام أدوات المالية العامة - مثل تسعير الكربون - من أجل المساعدة في رفع كفاءة استخدام الطاقة ولتشجيع الناس على انتقاء الخيارات الخضراء.

وهذه ليست بالرؤى الجديدة، لكن غالباً ما كان ينقصها التنفيذ في الماضي. والتحدي في هذه المرة حقيقي. فلا بد أن نصوّب نحو هدف أعلى ونبذل المزيد من الجهود ونعمل معاً بكفاءة أكبر لتحقيق نتائج أكبر في النمو.

وعلينا أيضاً أن نجعل سوق العمل أكثر احتواءً للجميع. وهذا يعني اعتماد سياسات نشطة في سوق العمل وبرامج للتدريب لمساعدة الشباب. ويعني زيادة السياسات الداعمة للأسرة مثل خدمات رعاية الطفل بأسعار معقولة وترتيبات العمل المرنة لتشجيع المزيد من النساء على الدخول في قوى العمل.

ودعونا لا ننسى أن عدد النساء اللاتي يعانين من المعوقات يقدر بنحو ٨٦٥ مليون امرأة حول العالم. ومع ذلك، فنحن نعلم أن تمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل - يمكن أن يغير اللعبة الاقتصادية العالمية.

وصندوق النقد الدولي يقف على أهبة الاستعداد لمعاونة بلداننا الأعضاء وفق جدول الأعمال هذا - تقديم المشورة التي تراعي خصوصيات كل بلد فيما يتعلق بالإصلاحات اللازمة لتجعل النمو أكثر قابلية للاستمرار، وأكثر توليداً لفرص العمل، وأكثر احتواءً لشرائح المجتمع. وهذا هو الهدف من وجودنا.

٢ - الاستقرار أم الهشاشة

ماذا عن الاختيار الكبير الثاني - بين الاستقرار والهشاشة؟ مثلما توجد مخاطر حالية ومستقبلية تهدد النمو، هناك مخاطر مماثلة تهدد الاستقرار المالي.

وبينما قد يعاني الاقتصاد العيني من قلة الاستثمارات، فإن القطاع المالي قد يخلق عالياً نحو المخاطر المحدقة. وبعبارة أخرى، هناك قدر ضئيل للغاية من الإقدام على المخاطر الاقتصادية، وقدر كبير جداً من الإقدام على المخاطر المالية.

ومرة أخرى، ينبغي أن تظل السياسة النقدية إيجابية لتحقيق مستوى النمو المنشود. ومع ذلك، هناك أثر جانبي يتمثل في الخطر، مرة أخرى، من التهافت على خوض المخاطر برعونة.

وبينما توجد عدة إشارات تحذيرية، فإن المخاطر تتسم بالحدة بوجه خاص في القطاع غير المصرفي. ومثال على ذلك، أن صناديق الاستثمار المشترك تستأثر بنسبة ٢٧% من الدين العالمي مرتفع العائد، أي ضعف ما كانت عليه في ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، أصبحت المخاطر أكثر تركّزاً - فأكبر عشر شركات عالمية لإدارة الأصول تتولى الآن إدارة أصول هائلة قوامها ١٩ تريليون دولار، أكبر من أصول أكبر اقتصاد في العالم - الولايات المتحدة.

وقد تعلمنا من التاريخ درسا واضحا، أنه كلما كانت دورة الانتعاش كبيرة كانت دورة الكساد كبيرة أيضا. وأن أي تحول مفاجئ في مشاعر المستثمرين يمكن أن ينتقل ببساطة إلى مختلف أنحاء العالم.

ويفضي هذا الأمر إلى مشكلة أطول أجلا تؤثر على الاستقرار المالي - وهي تزايد ترابط الاقتصاد العالمي. فالتدفقات المالية كما تعلمون يمكن أن تنتقل بين مختلف أنحاء العالم بسرعة البرق.

وقد قفزت درجة التكامل المالي إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه منذ نشأة الصندوق. وفي العقدين الماضيين قبل الأزمة، زاد الإقراض المصرفي الدولي - كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي - بنسبة ٢٥٠%.

ويتيح هذا الترابط مزايا عظيمة - حيث يفسح المجال أمام مزيد من الناس للاستفادة من الشبكات المالية العالمية. لكنه يقترن أيضا بجانب مظلم، فهو يزيد من احتمالات حدوث الأزمات المالية، ويجعلها أكثر حدة لدى وقوعها. وأزمة ٢٠٠٨ كانت بمثابة تذكرة قاسية بهذا الأمر.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن نتمكن من أخذ ما ينفعنا وتلافي ما يضرنا. وينبغي أن نتبع منهاج استباقيا وليس سلبيا.

وكما قال الشاعر "طاغور" ذات مرة، "إنك لن تستطيع عبور البحر بمجرد الوقوف أمامه محققا في مياهه".

وهذا يعني أننا بحاجة إلى الأدوات والسياسات السليمة. فإذا زادت التحديات المحيطة بالأسواق المالية، لا بد أن تكون السياسات أكثر قوة، كما يجب أن تكون الأجهزة التنظيمية والرقابية مزودة بأفضل الأدوات. وخلاصة الأمر، ينبغي أن نستكمل جدول أعمال إصلاحات القطاع المالي، كما يجب أن نواصل تحديثه فالعقليات المالية مبدعة وثرية في بحثها عن ثغرات جديدة.

لقد حققنا تقدما طيبا حتى الآن، وخاصة في مجال التنظيم المصرفي. ولكن لا يزال علينا أن نتغلب على مشكلة "المؤسسات الأكبر من أن تفشل". ويتعين علينا تحسين قواعد التعامل مع المؤسسات غير المصرفية، وتحسين الرقابة على بنوك الظل، ورفع مستويات السلامة والشفافية في المشتقات. ويتعين علينا تعزيز ضمانات السلامة الاحترازية الكلية.

وبصراحة، يجب أن نشهد تغيرا في الثقافة والسلوك. وينبغي أن نتجنب العقليات ضيقة الأفق التي أدت بنا إلى الأزمة - أي الميل نحو تفضيل الربح على الحذر، وتغليب المصلحة الشخصية على الخدمة العامة، واستحسان الإفراط على الأخلاقيات.

وللصندوق دور حيوي في التواءم مع هذا العالم الجديد الذي يتسم بالروابط المتبادلة.

ففي عالم يتميز بالتدفقات الرأسمالية الكبيرة يجب أن تكون لدينا شبكة أمان عالمية كبيرة. ومن المؤكد أن الترتيبات الإقليمية - ومنها ترتيب احتياطي الطوارئ لمجموعة بلدان "بريكس" - تقوم بدور مهم في هذا الشأن. لكن الصندوق، بصفته المؤسسة الوحيدة ذات الطابع العالمي حقا التي تركز على الاستقرار المالي، لا بد أن تتوفر له الأدوات والموارد الكافية.

وهذا درس تعلمناه مرات عديدة على مدار ٧٠ عاما، فالاقتصاد العالمي القوي يقتضي وجود صندوق النقد الدولي القوي.

٣ - التضامن أم العزلة

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الاختيار الثالث والأخير أمامنا - أي التضامن مقابل العزلة. فهل نحن يرافعين لواء التعاون عالياً أم غارقين في وحل العصبية الإقليمية؟

وجميعكم يعرف الإجابة. فأنتم تعلمون أن معظم الأراضي الخصبة هي الأراضي ذات الملكية المشتركة؛ وأن أفضل شكل من أشكال المساعدة الذاتية هو المساعدة المتبادلة؛ وأفضل شكل من أشكال المعرفة هو المعرفة المتبادلة. وهذا هو السبب في تواجدها هنا اليوم.

وهذا هو سبب عضويتكم في صندوق النقد الدولي!

لكنكم تعلمون أيضا أن الاقتصاد العالمي يمر حاليا بتحولات جذرية. فمنذ خمسين عاما، كانت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تساهم بنحو ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي. واليوم، أصبحت تساهم بالنصف، والنسبة في ارتفاع سريع. وأثناء الأزمة العالمية، كانت الأسواق الصاعدة هي أكبر مساهم في النمو العالمي.

ولا يقتصر انتشار القوة على الدول القومية. فبفضل التكنولوجيا، نرى أيضا الانتشار السريع لشبكة أكثر تنوعا من الأطراف المعنية العالمية: كالمنظمات الحكومية والمدن وحتى النشطاء من المدنيين. وبدعم من وسائل التواصل الاجتماعي أثبتوا قدرتهم على فرض التغيير في السياسات.

ويتطلب هذا الواقع الجديد استجابة جديدة - وليس فلسفة جديدة. ويقتضي تحديث طرائق التعاون الدولي ومواءمتها وتعميقها. ويقتضي استخدام الإنجازات التكنولوجية المذهلة لما فيه مصلحة البشرية. ويقتضي أيضا ما اسميته "العمل متعدد الأطراف الجديد".

وهنا تحضرني كلمات الكاتبة "مايا أنجيلو"، "من أجل إحياء الحلم مرة أخرى".

فما معنى ذلك في الواقع العملي؟ وكبداية، معناه إعادة الالتزام بقيم الانفتاح التجاري والاستثماري. ومعناه مقاومة إغراء سياسات "إفقار الجار" الاقتصادية. ومعناه تفضيل الصالح العالمي على المصلحة الشخصية.

وهناك ثلاثة مجالات يمثل التقدم فيها مطلبا ملحا، وهي:

- أولا، في القطاع المالي: نحن بحاجة للتعاون حتى نتوصل إلى اتفاق حول تسوية أوضاع البنوك العملاقة العاملة عبر الحدود.
- ثانيا، نعلم أن التنافس الضريبي يضر بصفة خاصة البلدان منخفضة الدخل في سياق سعيها لتعبئة الإيرادات المطلوبة بشدة. ويتعين على المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لزيادة تعقيد تحويل الضرائب من بلد لآخر لمجرد تحقيق الربح.
- ثالثا، على جانب الاختلالات الخارجية: نعلم أن وراء كل عجز في الحساب الجاري هناك فائض في الحساب الجاري. وينبغي للبلدان على الجانبين أن تتولى مسؤولية تحقيق التوازن والاستقرار.

وتقتضي معاودة التضامن اتخاذ إجراءات عالمية لتحويل مسار تغير المناخ. وبدأت ملامح عام ٢٠١٥ تتشكل ليكون عاما حاسما. وإذا فانتنا هذه الفرصة نكون قد تسببنا في خيبة أمل أفر شعوب العالم والأجيال القادمة وكوكب الأرض.

لذا ينبغي ألا نفشل. ويجب أن تسود روح العمل متعدد الأطراف الجديدة. وللصندوق دور حيوي في هذا الشأن.

وفي كل يوم - وكل ليلة أيضا في أغلب الأحيان - يواصل خبراؤنا وأعضاء مجلسنا التنفيذي الرائعون العمل الجاد من أجلكم. إنهم مجموعة متميزة من الأشخاص الموهوبين - المخلصين لقيم الخدمة العامة على المستوى الدولي، والحريصين بشدة على جعل العالم مكانا أفضل. وأنا أفخر بهم كل الفخر - وجميع من أفادوا الصندوق بعملهم على مدار السبعين عاما الماضية. وأعلم أنكم تشعرون بالفخر أيضا.

وهنا أود الإشادة على وجه الخصوص بشخص عزيز من أفراد عائلتنا، وهو "وابل عبد الله". كان "وابل" ممثنا الدائم في أفغانستان، وقد لقي مصرعه في هجوم إرهابي وحشي في كابول في أوائل العام. وكان "وابل" يمثل أفضل ما يمكن أن يقدمه الصندوق، وكرس حياته لمساعدة شعب أفغانستان، وفقد حياته وهو يؤدي عمله. ونحن نفتقده بشدة. وكما يقال باللغة العربية، "اللفيد الرحمة".

وقد خيم الحزن علينا جميعا في الصندوق لفقد وابل. ولكننا نواصل تكريم ذكره اليوم تلو الآخر من خلال مواصلة التزامنا بالتعاون العالمي. ويشمل هذا الالتزام عملنا مع البلدان مرتفعة الأخطار، حيث أصبح من الضروري أكثر من أي وقت العمل على تجهيزها بالمؤسسات السليمة، حتى تحظى شعوبها يوما ما بمستقبل أفضل وأكثر استقرارا.

وسوف نواصل التكيف مع الأوضاع المتغيرة على أرض الواقع. ولا بد أن نسعى جاهدين لكي نكون أكثر تمثيلا للطبيعة الديناميكية التي يتسم بها أعضاؤنا في جميع أنحاء العالم.

وهذا ما يجعل استكمال إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظام الحوكمة مطلبا حيويا. وأعضاؤنا جميعا يعلمون ما ينبغي إنجازه.

لا بد من الاختيار السليم.

خاتمة: اختياراتنا

السيد الرئيس، السادة المحافظون، اسمحوا لي أن اختتم حديثي:

وعند هذا المفترق الحيوي للطرق، دعونا نختار التسارع وليس الركود، والاستقرار وليس الهشاشة، والتضامن وليس العزلة.

دعونا نختار مسار عام ١٩٤٤ وليس عام ١٩١٤.

لقد بدأت بإحدى قصص الأطفال الشهيرة، واسمحوا لي أن أختتم بأخرى. ففي رواية الكاتبة "جوان رولينغ" "هاري بوتر" يتلقى بطل الرواية هذه النصيحة المهمة، "إنها اختياراتنا، يا هاري، أكثر من قدراتنا بكثير، هي التي تبين حقيقتنا".

إنها اختياراتنا.

شكرا.